مجلس الشيوخ الأمريكي يواصل مناقشة معاهدة (ستارت)

الرئيس الأمريكي باراك اوباما

واشنطن /14 أكتوبر/ رويترز :

واصل أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي لليوم الثالث مناقشة معاهدة ستارت لخفض الاسلحة النووية مع روسيا مع ظهور خلافات بين الاعضاء بشأن ما اذا كانت هذه المعاهدة ستحسن ام تضر الامن القومي الامريكي في الوقت الذي تزايدت فيه الضغوط لاجراء تصويت هذا الاسبوع قبل بدء مجلس الشيوخ عطلة بمناسبة عيد الميلاد.

وستلزم المعاهدة روسيا والولايات المتحدة بخفض الاسلحة النووية الاستراتيجية المنشورة الى 1550 رأسا حربية لكل طرف في غضون سبع سنوات. وهذه المعاهدة احدى اولويات الرئيس باراك اوباما خلال الدورة التشريعية الحالية.

وتعتبر هذه الاتفاقية التي وقعها اوباما والرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف محورا لتحسن العلاقات الامريكية الروسية. ويشعر المسؤولون بقلق من انه اذا فشلت فإن واشنطن قد تخسر دعم موسكو لقضايا صعبة مثل البرنامج النووي الايراني وافغانستان.

وعلى الرغم من تصويت تسعة جمهوريين مع الديمقراطيين للسماح باجراء مناقشة للمعاهدة فلم يتضح ما اذا كان كلهم سيدعمون الموافقة النهائية على المعاهدة التي تتطلب اغلبية الثلثين من اجل اجازتها في مجلس الشيوخ المؤلف من 100 عضو.

وقال اعضاء جمهوريون بمجلس الشيوخ أمس الأول الجمعة خلال ثالث يوم لمناقشتهم المعاهدة ان هذه المعاهدة ستحد بشكل غير حكيم تطوير الانظمة الصاروخية الهجومية والدفاعية الامريكية. وشككوا في فائدة مواصلة خفض الاسلحة النووية وتحدوا هدف اوباما بالتخلص في نهاية الامر من كل الاسلحة

ويكيليكس قد تدفع واشنطن إلى فرض إجراءات صارمة ضد التسريبات

واشنطن /14 أكتوبر/ رويترز :

حذر خبراء قانونيون من أن حملة جوليان أسانج مؤسس موقع ويكيليكس لزيادة مساحة الشفافية الرسمية قد تأتي بنتيجة عكسية بدفعها الحكومة الامريكية الى فرض اجراءات صارمة قد تنال من الصحفيين.

وكان وزير العدل الامريكي ايريك هولدر قال ان ادارة الرئيس باراك أوباما تدرس ما اذا كانت ستوجه اتهامات جنائية ضد أسانج لدوره في نشر مئات الآلاف من الوثائق السرية الامريكية. ويقول مسؤولون ان أحد القوانين التي تجري دراستها قانون للتجسس نادرا ما يستخدم ضد من يحصلون على تسريبات رسمية.

وقال مشرعون من بينهم قيادة لجنة المخابرات في مجلس الشيوخ انه اذا كان القانون الجنائي الامريكي ضعيفاً أو عتيقاً على نحو لا يسمح باغلاق موقع ويكيليكس الالكتروني فلابد من سن تشريع يجعل اجراء كهذا أكثر يسرا.

وأثار أسانج وهو خبير كمبيوتر استرالي تطالب السلطات السويدية باستجوابه في جرائم جنسية مزعومة غضب الولايات المتحدة بنشره برقيات دبلوماسية سرية وتقارير عسكرية على موقعه الالكتروني وعمل مع صحف في أرجاء العالم على تضخيم تأثير الكشف عن هذه البرقيات.

وأضاف أسانج للصحفيين انه أصبح هدفا لتحقيق قاس من قبل السلطات الامريكية وانه يخشى من أن تسليمه الى الولايات المتحدة قد بات «مرجحا بشكل متزايد».

ويقول خبراء في التجسس وحرية المعلومات ان أي اجراءات أمريكية ضد اسانج وأي بائعين مماثلين أو وسطاء للوثائق المسربة ستجعل من الايسر على الحكومة البدء في أن تلاحق قضائيا أي شخص يحصل على معلومات غير مسموح بها وفي مقدمة هؤلاء الصحفيون.

وقال فلويد أبرامز وهو خبير في حرية الصحافة «النتائج المترتبة على سلوك (أسانج) بالنسبة للصحافة الامريكية يمكن أن تكون صارخة ومؤلمة.

وقالت فيكتوريا تواينسينج وهي مدعية كبيرة سابقة في وزارة العدل الامريكي وخبيرة مخابرات في الكونجرس ان أسانج قد يكون «غريب الاطوار.. لكن لا أرى ما هو الفارق بينه وبين أي صحفي آخر».

وأضافت أنه اذا سعت الحكومة الى محاكمة أسانج للتآمر مع آخرين لانتهاك قانون التجسس باستمالة المسربين فقد تواجه منظمات اعلامية مثل نيويورك تايمز التي تنشر التسريبات خطرا قانونيا مماثلا.

وأضاف ستيفن افترجود الذي يشن حملة ضد السرية المفرطة لدى الحكومة مع اتحاد العلماء الامريكيين ان أي محاولة أمريكية لمحاكمة أسانج «تهدد بخفض سقف محاكمة الصحفيين الذين يقومون بتغطية الامن القومي. وقد يقع الصحفيون الذين يسعون عادة إلى الحصول على وثائق سرية تحت طائلة هذا القانون».

هناك صراع سياسي منذ فترة طويلة بين رغبة المسؤولين في حماية الاسرار الرسمية واصرار وسائل الاعلام وتصميمها على كشف النقاب عن آليات العمل الداخلية للحكومة.

وسجلت وسائل الاعلام نصراً كبيرا في عام 1971 عندما قضت المحكمة العليا الامريكية بأنه لا يمكن لادارة الرئيس الامريكي الراحل ريتشارد نيكسون أن تمنع الصحف من نشر أوراق البنتاجون (وزارة الدفاع الامريكية) وهي دراسة لحرب فيتنام على درجة كبيرة من السرية.

ورفض الكونجرس في السابق محاولات تشديد القوانين الامريكية المناهضة للتسريب من خلال سن قانون أمريكي مماثل لقانون الاسرار الرسمية البريطاني الذي وجد المدعون صعوبة في تطبيقه على تسريبات لا ترتبط بالتجسس الخطير.

واستغرق التحقيق في القضايا الامريكية السابقة التي تضمنت تسريب معلومات سرية عدة أشهر ان لم يكن سنوات. ونادرا ما تسعى السلطات الاتحادية إلى توجيه اتهامات لصحفيين أو مؤسسات اعلامية اذا سعت أصلا لذلك رغم أن ادارة أوباما بدأت محاكمة واحدة على الاقل لمسؤول سابق يشتبه في أنه كان مصدرا لصحفي.

واقامة قضية ضد أسانج أو أي شخص آخر مرتبط بتسريب معلومات سرية سيستغرق وقتا. ولم يقدم مسؤولون من وزارة العدل أي مؤشر على أن التهم الموجهة لاسانج أو آخرين وشيكة.

وأضاف جيفري روبرتسون وهو محامي أسانج لرويترز أمس الأول الجمعة ان أعضاء اخرين في فريق الدفاع القانوني عن أسانج ليس لديهم «أي علم» عن الاجراءات التي قد يتخذها المحققون والمدعون الامريكيون.

وقال جلين دوناث المدعي الاتحادي السابق ان من المرجح أن تكون هيئة محلفين عليا تشكلت للنظر في الادلة لكن ذلك سيستغرق وقتا كي يقوم محققو مكتب التحقيقات الاتحادي بجمع الادلة وبناء دعوى قضائية محتملة.

وقال دوناث الذي يعمل الآن في القطاع الخاص «اعتقد أنه من المرجح بشدة أن تسعى الحكومة إلى جمع أدلة في محاولة لاثبات أن السيد أسانج كان متعاونا نشطا أو متامرا مع (الجندي برادلي مانينج وهو جندي مسجون للاشتباه في أنه قام بتسريب آلاف الوثائق السرية) ولم يكن مجرد متلق سلبي لكل الوثائق المسربة.

المخابرات المركزية الأمريكية تسحب كبير ضباطها من باكستان

واشنطن /14 أكتوبر/ رويترز :

قال مسؤولون أمريكيون ان المخابرات المركزية الامريكية سحبت كبير ضباطها المتمركزين في باكستان بعد أن علمت بشأن تهديد محدد لحياته.

وقال مسؤول بالمخابرات الامريكية لرويترز ان الضابط بصدد العودة الى الولايات المتحدة «بعد ان تم اتخاذ قرار بأن التهديدات الارهابية ضده في باكستان ذات طبيعة خطيرة لدرجة انه سيكون من الحماقة عدم التصرف».

وأضاف المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن اسمه «مهمة المخابرات المركزية الامريكية في باكستان بما فيها الحرب التي لا هوادة فيها ضد المتشددين ستستمر بلا انقطاع».

ولم تصدر المخابرات المركزية الامريكية بيانا رسميا بهذا الشأن.

وقال مسؤولون حاليون وسابقون في الامن القومي الامريكي ان هناك شكوكا قوية لدى واشنطن في ان اسم مسؤول المخابرات المركزية الامريكية قد تسرب عمدا الى وسائل الاعلام الباكستانية أو لمحامين من خلال عناصر بالمخابرات الداخلية الباكستانية.

وأضاف مساعد رفيع في الكونجرس عمل في قضايا تتعلق بباكستان «من المستبعد الى حد كبير ان يكون قد تم التعرف على اسم رئيس المكتب دون موافقة ضمنية على الاقل من المخابرات الداخلية الباكستانية.

يجب أن يفسر ذلك على انه رسالة من المخابرات الباكستانية بأنها ما زالت مسيطرة على جمع المعلومات في بلادها.

ويعتبر المسؤولون الامريكيون جهاز المخابرات الداخلية الباكستاني - المسؤول عن مكافحة الارهاب هناك - لاعبا اساسيا في العمليات ضد القاعدة وغيرها من الجماعات المتشددة التي تستخدم باكستان كملجأ ومسرح للاعداد للهجمات في أفغانستان المجاورة وفي دول أخرى.

لكن مسؤولين أمريكيين يعتقدون منذ زمن طويل أن عناصر من المخابرات الداخلية الباكستانية تتعاطف مع فصائل متشددة أو حتى تتعاون معها.

وتقول مونيكا هيلبيج (52 عاما) من سكان المنطقة وتعمل في الفندق «في هذه الايام لم يكن هناك سبيل حتى للاقتراب من المبنى وبصفة خاصة حين يكون اريك (هونيكر) موجودا» مضيفة ان الجيش كان يحرس المنطقة.

وتزين رؤوس الغزلان المبنى الرئيسي من الخارج وتحيط به اشجار مورقة ما يعطي لمحة عن ثقافة الصيد لدى بارونات المانيا بينما يعطيك المبنى من الداخل انطباعا مختلفا تماما يرجع إلى حقبة الستينات.

وكان هونيكر يقضي عطلة عيد الميلاد ورأس السنة في هذا المكان كما كان يستقبل ضيوفا بارزين من انحاء العالم من بينهم المستشار الالماني الاسبق هيلموت شميت.

وتقول هيلبيج «لا زال بوسعك السير في الغرف التي اعتاد النوم فيها ونقدم الافطار في مقر اقامته الاسبق».

ولم يتغير اي شيء تقريبا في غرفة نوم هونيكر باثاثها الفاخر والسجاد الاخضر السميك الذي يغطي الارضيات.

الصين تشقد إشارة اليابان إلى قوتها

جزء من جزر سينكاكو (باليابانية) أو دياويو (بالصينية) المتنازع عليها بين البلدين

بكين/14 أكتوبر/ رويترز :

أكدت الصين أن مساعيها لتطوير جيشها هي «ذات طبيعة دفاعية»، ووجهت انتقادات حادة لتصريحات يابانية تشير إلى تنامي قوة الصين، حيث وصفتها بأنها حديث غير مسؤول.

وجاء الرد الصيني الغاضب في أعقاب قرار اليابان تعزيز قوتها العسكرية بإنفاق 208 مليارات دولار على التسليح خلال السنوات الخمس المقبلة، علما بأن طوكيو أرجعت ذلك إلى «تنامي القوة الصينية وعدم الاستقرار في الجوار المضطرب».

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الصينية جيانغ يو إن بلادها لا تعمل على تهديد أحد، وإنه «لا يحق لأي دولة أن تعين نفسها ممثلا للمجتمع الدولي وتدلي بتصريحات غير مسؤولة عن نمو الصين».

وأضافت المتحدثة أن الصين تنتهج مسار التنمية السلمية، مشيرة إلى أن نمو الصين خلق فرص رخاء هائلة لدول العالم ومنها اليابان.

وكانت اليابان كشفت عن تحول عسكري إستراتيجي في نظرتها إلى نفسها وإلى دول الجوار، حيث ذكرت وكالة الأنباء اليابانية (كيودو) أن «الخطوط الإرشادية لبرنامج الدفاع الوطني» في أول تحديث لها منذ 2004، تسمح بتعامل أكثر مرونة مع التهديدات، وتعزيز الإجراءات الأمنية في الجزر اليابانية النائية المتنازع عليها غالبا.

وبحسب الخطوط العامة لهذا البرنامج، فإن رفع الصين لقدراتها العسكرية ونشاطاتها البحرية المتزايدة قرب الجزر اليابانية في بحر الصين الجنوبي، «أمر مثير للقلق بالنسبة للمنطقة والمجتمع الدولي».

واعتبر وزير الدفاع الياباني توشيمي كيتازاوا أن هذا التغيير مناسب للتعامل مع الظروف الأمنية التي تواجهها اليابان حاليا، مؤكدا أن السياسة الجديدة تستطيع التعامل مع الظروف الأمنية المعقدة.

وتقول وكالة الأنباء الألمانية إن السياسة اليابانية الجديدة تطبق مفهوم «القدرة الدفاعية الديناميكية»، وهو ما يمثل تحولا عن السياسة القديمة التي كانت تحافظ على القدرة الدفاعية الضرورية عند حدها الأدنى، لتفادي أن تصبح عاملا لزعزعة الاستقرار في المنطقة.